

التقرير
السّنوي
2024



BTS BANK

الفهرس

3	التقديم العام للبنك
8	توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع
9	الظرف العام
13	الجزء الأول: التمويل
14	الحصيلة الاجمالية
14	I- تمويل المشاريع الصغرى
27	II- منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات
31	III- نشاط الاستغلال البنكي
35	الجزء الثاني: الإستخلاصات
36	I- إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى
39	II- إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة
40	III- التعويض عن القروض غير القابلة للإسترجاع
41	الجزء الثالث: الأنشطة المساندة
42	I- التنظيم والنظام المعلوماتي
43	II- الإعلام والإشهار
44	III- التهيئة و التجهيز
45	IV- الإنتدابات والتكوين
46	V- الموازنة الإجتماعية
48	VI- مسؤولية المجتمعية للبنك

تقديم البنك

تاريخ التأسيس:

22 ديسمبر 1997

رأس المال:

60 000 000 دينار

المقر الاجتماعي:

56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البليديير

المساهمة العمومية في رأس

69,27%

المال:

الغرض الاجتماعي:

بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11

جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية

عدد الفروع:

28 فرع تجاري

عدد الموظفين:

297

نشاط التمويل:

- تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى
- نشاط الاستغلال البنكي
- الصيرفة الإسلامية
- تمويل جمعيات القروض الصغيرة

الهاتف:

71 844 040

الفاكس:

71 891 542

موقع الواب:

www.bts.com.tn

البريد الإلكتروني:

bts@bts.com.tn

السجل الوطني للمؤسسات:

0614662X

المعرف الجبائي:

614662 X A M 000

حوكمة البنك

مجلس الإدارة			
الصفة/الاسم واللقب	الهيكل الممثل	المدة النيابية	
رئيسة مجلس الإدارة السيدة نجلاء بن عبد الله	المساهمين العموميين	2024-2022	مستشار الخدمات المالية، مدير درجة استثنائية مكلف بالإدماج المالي في الإدارة العامة للتمويل (DGF)
أعضاء مجلس الإدارة			
السيد علية بالشيخ	المساهمين العموميين	2024-2022	المدير العام للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ)
السيد كمال الورفلي	المساهمين العموميين	2026-2024	مدير عام مساعد بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII)
السيدة سلوى لنقر	المساهمين العموميين	2026-2024	مدير مساعد بال صندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNSS)
السيدة رجاء الحمادي ⁽¹⁾	المساهمين العموميين	2025-2023	مراقب عام بالرقابة العامة للمالية (CGF) (مدير عام)
السيد عدنان المهدي زبيس ⁽²⁾	المساهمين العموميين	2024-2022	إطار سامي سابق بالبنك الوطني الفلاحي (المهام الرئيسية: مدير السوق والقروض الفلاحية، مسؤول عن إدارة الدراسات والتمويل، مسؤول عن إدارة المراقبة والإستخلاص)
السيد مروان ودرني ⁽³⁾	المساهمين العموميين	2024-2022	إطار سامي سابق بالبنك (BFPME) (المهام الرئيسية: مدير عام مساعد، مدير الدراسات والتقييم)، مهندس التقييم في البنوك STB وBDET.
السيد المولدي الزيان	رئيس لجنة التدقيق (مستقل)	2025-2023	إطار سامي سابق ببنك UBCI (المهام الرئيسية: مدير الامتثال، مدير المراقبة الدائمة، مدير الشؤون المالية والرقابة...)
السيد الكامل الإينوبلي	ممثل صغار المساهمين	2025-2023	إطار سامي سابق بالبنك الوطني الفلاحي (المهام الرئيسية: مراقبة الشركات التابعة، رئيس الفرع، الإستخلاصات والنزاعات، التفقد بالفروع) ومدرب بأكاديمية البنوك (ABF).
مر اقب الدولة			
السيد أنس الهاني			
مر اقبو الحسابات			
السيد ناجي الحاجي	مكتب (CNW)	2024-2022	
السيدة نادرة الجلاصي سمار	مكتب (SNJ)	2024-2022	

(3) تعويضاً للسيدة إيمان الكوكي

(2) تعويضاً للسيد عبد القادر الجمالي

(1) تعويضاً للسيد شكري المهدي

الإدارة العامة	
المدير العام المساعد السيد لطفي الوهبي	المدير العام السيد خليفة السبوعي

اللجان والهيكل المنبثقة عن مجلس الإدارة:

طبقاً للقوانين الجاري بها العمل وخاصة القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، ومنشور البنك المركزي عدد 05-2021 الصادر بتاريخ 19 أوت 2021 حول إطار الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية تتولى هذه اللجان تدعيم نشاط مجلس الإدارة في مجال اتخاذ القرارات المتصلة بالتمويل والتصرف في المخاطر ومراقبة مختلف أوجه التصرف بالبنك، وتتكون من اللجان التالية:

لجنة التدقيق

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على وضع منظومة مراقبة داخلية ناجعة وتتولى بالخصوص:

- التأكد من جودة وملاءمة نظام إنتاج المعلومات المالية وتناسق أنظمة قياس ومراقبة المخاطر،
 - مراقبة تطبيق المبادئ والممارسات المحاسبية للبنك،
 - متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها،
 - مراجعة أهم تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي،
 - إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية،
 - متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهام رقابية وإبداء الرأي للمجلس حول تعيين المسؤول عن هيكل التدقيق الداخلي وترقيته وتأجيله،
 - اقتراح تسمية أو عزل مراقب أو مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها.
- عقدت لجنة التدقيق في إطار القيام بمهامها 9 اجتماعات خلال سنة 2024.

لجنة المخاطر

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر والالتزام بالمعايير المعمول بها وذلك من خلال:

- وضع وتحسين استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملية،

- المصادقة على نظام قياس ومراقبة المخاطر،
 - مراقبة احترام الإدارة العامة لسياسة قبول المخاطر التي تمّ وضعها،
 - تحليل ومراقبة تعرض البنك للمخاطر، ولا سيما مخاطر القروض والسوق والسيولة والتشغيلية،
 - دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الاستراتيجية لمجلس الإدارة،
 - المصادقة على مخطط تواصل النشاط،
 - تعيين المسؤول عن هيكل إدارة المخاطر
- عقدت لجنة المخاطر في إطار القيام بمهامها إجتماعين إثنين خلال سنة 2024 بإعتبار النتائج غير المثمرة لطلب الترشيحات لعدة مرات.

لجنة التعيينات والتأجير

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس بالخصوص في:

- وضع سياسة التعيين والتأجير،
- وضع سياسة تعويض المديرين والإطارات العليا والانتدابات،
- تصوّر ومتابعة سياسة تعيين أعضاء مجلس الإدارة واللجان والادارة العامة وهيكل الرقابة،
- وضع منهجية تقييم عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه،
- إدارة وضعيات تضارب المصالح.

عقدت لجنة التعيينات والتأجير في إطار القيام بمهامها 15 إجتماعا خلال سنة 2024.

لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

تتولى هذه اللجنة:

- إقتراح نظام تأجير المدير العام وتحديد العناصر المكونة له،
- إقتراح مقدار منحة الحضور المخولة لرئيس مجلس الإدارة.

عقدت لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في إطار القيام بمهامها إجتماعا واحدا خلال سنة 2024.

اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات

تتولى هذه اللجنة خاصة:

- التثبت من مدى إحترام إجراءات المنافسة،
 - المصادقة على إسناد الصفقات،
 - التثبت من شفافية إجراءات تمرير وإسناد الصفقات،
 - النظر في مقبولية الشروط الإدارية والمالية والتقنية.
- عقدت اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات في إطار القيام بمهامها 6 إجتماعات خلال سنة 2024.

لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025)

تتولى هذه اللجنة مساعدة مجلس الإدارة في متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025). وتتولى اللجنة المذكورة موافاة مجلس الإدارة بتقارير متابعة دورية وتقرير تقييم نصف مرحلي وتقرير التقييم نهائي حول تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025). عقدت لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025) في إطار القيام بمهامها 3 إجتماعات خلال سنة 2024.

المهكل الدائم لمراقبة الامتثال

يتولى هذا المهكل خاصة:

- ضمان تنفيذ البنك لالتزاماته القانونية واحترامه للممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية؛
- تشخيص وتحديد مخاطر عدم الامتثال وتقييم أثارها على نشاط البنك،
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتضمن مقترحات حول التدابير الكفيلة بالتحكم في مخاطر عدم الإمتثال ومعالجتها،
- تقديم المساعدة لفائدة مصالح البنك بما يضمن الإمتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية.

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع

في 31 ديسمبر 2024

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ (د)	%
مساهمة القطاع العام	4.156.963	41.569.630	69,28
الدولة التونسية	3.550.933	35.509.330	59,18
المؤسسات العمومية	606.300	6.060.300	10,10
مساهمة القطاع الخاص	1.843.037	18.430.370	30,72
المجموع	6.000.000	60.000.000	100,00



الظرف العام

شهد الاقتصاد العالمي خلال سنة 2024 تراجعاً طفيفاً في وتيرة النمو متواضعة ليبلغ 3,2% مقارنة بنسبة 3,3% مسجلة في العام السابق وذلك جراء استمرار الضغوط الاقتصادية الناجمة عن تداعيات الجائحة الصحية، فضلاً عن تصاعد التوترات الجيوسياسية وتزايد الحمائية التجارية. في هذا الإطار، واصلت معدلات التضخم منحها التنازلي، حيث تراجعت من 6,7% في سنة 2023 إلى 5,8% في سنة 2024، مما يعكس جزئياً فاعلية تشديد السياسات النقدية المتبعة خاصة في الدول المتقدمة وإن ظلت بعض المخاطر التضخمية قائمة نتيجة التقلبات في أسواق الطاقة والغذاء. كما انعكست هذه التطورات غير الملائمة على مسارات التعاون الدولي وبخاصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما نحو الاقتصادات النامية التي باتت تواجه تحديات مضاعفة على مستوى ارتفاع شروط التمويل فضلاً عن الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية على مستوى الإنتاج الزراعي واستدامة الأمن الغذائي والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

في هذا السياق العالمي المتقلب، أبدى الاقتصاد التونسي إشارات أولية للتعافي التدريجي، مسجلاً نمواً بنسبة 1,4% خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023 وذلك على الرغم من تواصل الضغوط الهيكلية وعدم الرجوع بعد إلى المعدلات السابقة للنشاط. ويعود التحسن النسبي المسجل في أداء الاقتصاد الوطني بالأساس إلى الانتعاشة التي شهدتها قطاع الفلاحة والصيد البحري، حيث حقق هذا الأخير نمواً ملحوظاً في القيمة المضافة بنسبة 12,1% خلال الربع الأخير من السنة، فضلاً عن التحسن الملحوظ في ديناميكية قطاع المناجم بنسبة 17,5%، إلى جانب ارتفاع نشاط قطاع الصناعات التحويلية مدفوعة بزيادة الإنتاج في الصناعات الكيماوية بنسبة 8,1% ونمو الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 2,5%، بما ساهم في دعم أداء النشاط الصناعي العام ومكّن من تقليص حدة النمو السلبي لبعض القطاعات الحيوية من أهمها قطاع الطاقة في علاقة بالتراجع الحاد للقيمة المضافة لاستخراج النفط والغاز الطبيعي بنسبة 16,9%.

وبالتوازي شهدت سنة 2024 تواصل المسار التنازلي لنسب التضخم حيث تراجعت معدلات ارتفاع الأسعار بصفة ملموسة لتستقر في حدود 7% مقارنة بنسبة 9,3% مسجلة في سنة 2023 وهي مؤشرات ايجابية في ظل تواصل تقلبات الأسواق العالمية. ويعزى هذا التراجع بدرجة أولى إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، رغم بقاء أسعار بعض المنتجات الحيوانية في مستويات مرتفعة، هذا بالإضافة

الى فاعلية بعض الإجراءات الاقتصادية والمالية المعتمدة للتحكم في التضخم من ذلك مراقبة وتزويد الأسواق وتفعيل أدوات السياسة النقدية.

وفي مقابل هذا المنحى، لا تزال مؤشرات سوق الشغل تعكس هشاشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، حيث استقر المعدل العام البطالة في حدود 16% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2024، ليبلغ 23,4% لفئة حاملي الشهادات العليا ما يؤكد الفجوة العميقة بين مخرجات منظومة التعليم العالي واحتياجات سوق الشغل وضعف وتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني. هذا وتواصلت الضغوط على توازنات المالية العمومية في ظل ارتفاع الحاجيات والمطالب الاقتصادية والاجتماعية ما حتم التوجه نحو اللجوء أكثر الى السوق المحلية كبديل استراتيجي يهدف التحكم في مستويات المديونية العمومية وضمان الاستقلالية المالية للبلاد أمام تقلب وضعف ملائمة شروط التمويل الخارجي.

في ظل هذا التحول الجديد والارادي القائم على مبدأ "التعويل على الذات"، ارتفعت مساهمة القطاع البنكي بصفة ملحوظة وغير مسبقة في دعم الموارد المالية للدولة، لتصبح البنوك المحلية الحلقة الأساسية في عملية تمويل الاقتصاد من خلال الاكتتاب المكثف في أدوات الدين العمومي التي تصدرها الدولة، حيث بلغت موارد الاقتراض الداخلي لميزانية الدولة 23203,4 مليون دينار في موفى سنة 2024، مقابل 13245 مليون دينار فقط في نفس الفترة من سنة 2023، أي بزيادة تفوق 75%.

في هذا السياق، كان لزاماً على البنك المركزي التونسي أن يتفاعل مع هذه المستجدات عبر اعتماد جملة من الإصلاحات النقدية والرقابية الرامية إلى ضمان استقرار المنظومة المصرفية، وتعزيز الثقة في الجهاز المالي ككل.

فعلى مستوى السياسة النقدية، فقد حافظ البنك المركزي على مستوى مرتفع نسبياً لسعر الفائدة الرئيسي، كخيار استراتيجي لاحتواء التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، رغم الانعكاسات المباشرة على تكلفة الاقتراض والتمويل. ويتنزل هذا الخيار في إطار مقارنة تسعى إلى ضمان التوازن بين الانضباط النقدي من جهة وتكريس مرونة النظام المالي من جهة أخرى.

وبالتوازي تم اتخاذ جملة من الإجراءات التعديلية من أهمها ضبط آليات التسعير وتحسين شفافية الخدمات البنكية، مع التركيز على توجيه التمويل نحو الفئات الاجتماعية الهشة. وقد تجسّد هذا التوجّه في مراجعة منظومة العمولات البنكية، حيث تم تخفيض عدد منها وتجميد البعض الآخر لفترة

محددة، بما يهدف الى تخفيف العبء على كلفة عيش المواطن التونسي، في إطار حرص البنك المركزي على ترسيخ العدالة المالية وتعزيز الإدماج المالي.

وفي إطار التحديث الهيكلي لأنظمة الدفع، أعاد البنك المركزي النظر في آليات التعامل بالشيكات، من خلال تشديد شروط التصرف فيها ومسكها وربطها بالتحقق من الملاءة المالية للحريف، كما تم إطلاق منصة إلكترونية موحدة تُمكن المستفيدين من الشيكات من التثبت الفوري من توفر الرصيد وطلب الحجز، في خطوة تهدف إلى تقليص المخاطر المرتبطة بحوادث الدفع وتعزيز مصداقية وسائل الدفع الورقية.

وتماشياً مع هذه التوجهات، عزز البنك التونسي للتضامن تدخلاته نحو دعم المؤسسات متناهية الصغر وأصحاب المشاريع الصغرى في ظل رؤية تنموية جديدة تقوم على تدعيم "الدور الاجتماعي للدولة" عبر تعزيز إدماج الفئات الهشة ومحدودي الدخل في الدورة الاقتصادية، من خلال توفير فرص تمويل تساعد على إطلاق مشاريعهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

وقد مثلت سنة 2024 سنة محورية في تنفيذ محاور إستراتيجية البنك وعقد البرنامج للفترة (2021-2025) خصوصاً المتعلقة منها بدعم تمويلاته وتحسين مؤشرات المالية وتنوع برامج عمله وخدماته المالية وغير المالية.

وعليه تضمّن قانون المالية لسنة 2024 اعتمادات إضافية لفائدة البنك التونسي للتضامن، تمثلت خاصة في:

- تخصيص اعتماد إضافي بـ 20 م د لتمويل الشركات الأهلية،
 - تخصيص اعتماد بـ 10 م د لتمويل المشاريع في إطار التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل،
- إلى جانب مواصلة رصد اعتمادات مالية هامة لفائدة آليات دعم التمويل الذاتي للباعثين ودعم موارد الصندوق الوطني للتشغيل.
- وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز قدرة البنك التونسي للتضامن على تمويل عدد أكبر من المؤسسات والمشاريع الصغيرة، وتوسيع نطاق المستفيدين من هذه البرامج، خاصة في المناطق التي تشهد نسب بطالة مرتفعة وظروف معيشية صعبة وتفاوتاً في فرص التنمية.

الأرقام والمؤشرات الأساسية (2024-2022)

واصل البنك التونسي للتضامن خلال سنة 2024 تنفيذ إستراتيجيته وعقد البرنامج للفترة (2021-2025) وحقق في هذا الإطار نتائج إيجابية كما تبرزه أهم المؤشرات والأرقام الأساسية التالية:

2024	2023	2022	(المبلغ بالآلاف دينار)
النشاط			
2 006 397	1 894 306	1 742 468	مجموع الموازنة
60 750	47 606	30 720	ودائع الحرفاء
1 555 486	1 503 524	1 416 843	جاري القروض للحرفاء
1 166 403	1 193 646	1 116 772	جاري القروض للحرفاء باستثناء جمعيات القروض الصغيرة
النتائج			
62 874	55 716	52 557	هامش الفائدة
9 180	8 901	7 494	حجم العمولات
71 441	67 401	60 146	النتائج المصرفية الصافي
47 233	44 939	40 976	النفقات العامة (أجور+ نفقات تسيير)
19 780	18 372	15 742	نتيجة الإستغلال
9 494	9 837	9 104	النتيجة الصافية
128 770	119 165	109 210	الأموال الذاتية
المؤشرات			
46,14%	46,44%	42,85%	مؤشر الملاءة (النسبة القانونية الدنيا: 10%)
45,44%	45,74%	42,10%	مؤشر Tier one (النسبة القانونية الدنيا: 7%)
628,61%	581,00%	230,00%	مؤشر السيولة (النسبة القانونية الدنيا: 100%)
90,71%	91,29%	92,92%	مؤشر التحويل (قروض/ودائع) (النسبة القانونية القصوى: 120%)
66,11%	66,67%	68,13%	ضارب الاستغلال (النفقات العامة للاستغلال/النتائج البنكية الصافي)
7,37%	8,25%	8,34%	مردودية الأموال الذاتية (النتيجة/الأموال الذاتية)
0,47%	0,52%	0,52%	المردودية الاقتصادية (النتيجة/مجموع الموازنة)
241	222	195	النتائج البنكية الصافي/عدد الأعوان (أ.د.)
2 551	2 407	2 148	النتائج البنكية الصافي/عدد الفروع (أ.د.)
5 237	4 946	4 585	جاري القروض/عدد الأعوان (أ.د.)
6,42%	6,29%	6,27%	نسبة الإستقلالية المالية (أموال ذاتية/مجموع الموازنة)
27,31%	27,85%	26,90%	نسبة تغطية الأجور بالعمولات

الجزء الأول

التمويل

الحصيلة الإجمالية

سجل نشاط البنك خلال سنة 2024 على مستوى تمويل المشاريع الصغرى تطورا ملحوظا بنسبة تجاوزت 17% من حجم الإستثمارات وما يزيد عن 21% من حجم القروض في حين شهدت منظومة القروض الصغيرة تراجعا ملحوظا نظرا لعدم التمديد في آجال مواصلة نشاطها طيلة العشر أشهر الأولى لسنة 2024، ويبرز الجدول التالي تطور نشاط البنك مقارنة بسنة 2023:

نسبة التطور (%)	2024	2023		
1.0%	16 519	16 367	العدد	المشاريع الصغرى
21.2%	237.0	195.4	حجم القروض (م د)	
17.2%	325.3	277.6	حجم الإستثمارات (م د)	
-	19 222	41 411	العدد	القروض الصغيرة الممولة عن طريق الجمعيات
-	47.048	100.212	حجم القروض (م د)	
-	35 741	57 778	العدد	المجموع
-	284.048	295.6	حجم القروض (م د)	
-	372.348	377.8	حجم الإستثمارات (م د)	

أ - تمويل المشاريع الصغرى

✓ عدد المصادقات 16 519 قرض

✓ مبلغ القروض 237 م د

✓ كلفة المشاريع 325,3 م د

سجّلت سنة 2024 إرتفاعا في عدد القروض المسندة من قبل البنك بتجاوزها سقف 16 ألف قرض للسنة الثانية على التوالي.

ويعود هذا الإرتفاع إلى الجهود التي بذلها البنك في معاضدة الباعثين الصغار في تمويل مشاريعهم وكذلك تنفيذ برامج تمويل جديدة.

ومن المؤمل أن تساهم القروض المسندة خلال سنة 2024 في إحداث ما يزيد عن 24 ألف موطن شغل. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الموافقة على مطالب التمويل الواردة على البنك خلال سنة 2024 بلغت 65% من العدد الجملي للمطالب (المصادقة على تمويل 16519 مطلب قرض من جملة 25289 مطلب مسجل لدى البنك).

1- حصيلة قروض الاستثمار

شهد حجم قروض الإستثمار خلال سنة 2024 تطورا مقارنة بسنة 2023 حيث إرتفع من 227 م د خلال سنة 2023 إلى ما يناهز 250 م د خلال سنة 2024.

وقد تم تمويل قروض الإستثمار أساسا ضمن الآليات التالية:

1-1- قروض استثمار في إطار تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالمهن الصغرى والصناعات التقليدية "fonapram"

سجل البنك تطورا في نسق تمويل مشاريع الاستثمار في إطار تدخلات الصندوق المذكور خلال سنة 2024 من حيث عدد القروض ومن كلفة الإستثمارات، حيث ارتفع عدد القروض المسندة من 2148 قرض خلال سنة 2023 إلى 2370 قرض خلال سنة 2024، مقابل استقرار في كلفة الإستثمارات في حدود 93 م د.

1-2- قروض إستثمار لتمويل منظومات إقتصادية

يتم إسناد قروض إستثمار لتمويل منظومات إقتصادية تشمل المجالات التالية:

- منظومات في القطاع الفلاحي
- منظومات في قطاع الصناعات التقليدية
- منظومة العناية بالبيئة
- منظومة الإعلامية وتكنولوجيات الإتصال

شهد نسق إسناد قروض الإستثمار لتمويل المنظومات الإقتصادية خلال سنة 2024 تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2023، حيث ارتفع عدد القروض المسندة من 614 قرض بكلفة إستثمار تناهز 27.2 م د خلال سنة 2023 إلى 901 قرض بكلفة إستثمار تناهز 40 م د خلال سنة 2024، وتتعلق هذه المشاريع أساسا بتمويل المنظومات الفلاحية من الميكنة الفلاحية والنقل المبرّد ومشاريع فلاحية مندمجة.

1-3- قروض إستثمار للتمكين الإقتصادي لفائدة المرأة

سجل البنك تراجعا في عدد القروض المسندة لفائدة المرأة من 312 قرض بكلفة إستثمار تناهز 8.8 م د خلال سنة 2023 إلى 193 قرض بكلفة إستثمار تناهز 4.9 م د خلال سنة 2024 وذلك عن طريق برنامج "رائدات" الذي يوفر 20% من كلفة المشاريع الممولة.

ويعود هذا التراجع إلى تقلص حجم الإعتمادات المحالة من قبل وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لفائدة البرنامج.

1-4- قروض إستثمار بصيغة المراجعة

سجل عدد قروض الإستثمار بصيغة المراجعة خلال سنة 2024 إستقرارا مقارنة بالنتائج المسجلة خلال سنة 2023 حيث تم تمويل 92 مشروع بكلفة إستثمار تناهز 6.8 م د موفى سنة 2024 مقابل 91 مشروع بكلفة إستثمار تناهز 6.9 م د موفى سنة 2023.

2- قروض الإستغلال

شهد نسق إسناد قروض الإستغلال تطوُّراً خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من 8612 قرض بحجم جملي للقروض يناهز 50 م د خلال سنة 2023 إلى 9158 قرض بحجم جملي للقروض يناهز 73 م د خلال سنة 2024 (تطوراً بنسبة 46% على مستوى حجم القروض). وقد تم تمويل قروض الإستغلال أساساً ضمن الآليات التالية:

2-1- تمويل المواسم الفلاحية

سجل البنك تطوراً في تمويل المواسم الفلاحية بين سنتي 2023 و2024، حيث إرتفعت جملة القروض المسندة من 2680 قرض بحجم قروض يناهز 21 م د خلال سنة 2023 إلى 3460 قرض موسمي بحجم جملي للقروض يناهز 32.7 م د خلال سنة 2024، وذلك حسب ما يبيّنه الجدول التالي:

نسبة تطور حجم القروض (%)	2024		2023		(المبلغ بم د) النشاط الموسمي
	حجم القروض	عدد القروض	حجم القروض	عدد القروض	
24%	17,434	2 113	14,017	1 984	زراعة الحبوب
8%	6,520	420	6,061	589	جني وخزن التمور
100%	7,554	820	-	-	تمويل الأعلاف الخشنة
18%	0,687	69	0,581	64	زراعة الخضراوات
17%	0,499	38	0,425	43	أنشطة مختلفة
55%	32,694	3 460	21,084	2 680	المجموع

❖ تمويل موسم زراعة الحبوب

تميز تمويل موسم زراعة الحبوب سنة 2024 بإرتفاع في حجم القروض المسندة مقارنة بسنة 2023، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من 1984 قرض موسمي بكلفة جمالية للقروض تناهز 14 م د سنة 2023 إلى 2113 قرض موسمي بكلفة جمالية للقروض تناهز 17.4 م د خلال سنة 2024.

كما شهدت سنة 2024 انطلاق البنك في تنفيذ برنامجين جديدين لتمويل زراعة الحبوب بالشراكة مع الديوان الوطني للحبوب وبتنفيذ من البنك الإفريقي للتنمية باعتمادات جمالية تناهز 7.9 م د موزعة كما يلي:

▪ 4.792 م د في إطار تنفيذ برنامج دعم التطوير المندمج والدائم لمنظومة الحبوب "PADIDIFIC"

▪ 3.144 م د في إطار تنفيذ برنامج الدعم الطارئ للأمن الغذائي بتونس "PAUSAT".

ويتم اسناد هذه قروض الموسمية لفائدة صغار الفلاحين لزراعة الحبوب بالمناطق المروية بنسبة فائدة بنكية قارة بـ 5% وبدون توفير ضمانات وبدون دفع تمويل ذاتي وبشروط ميسرة واجراءات مبسطة.

❖ تمويل موسم جني التمور

كما تميز تمويل موسم جني التمور خلال سنة 2024 بارتفاع في حجم القروض المسندة مقارنة بسنة 2023، حيث إرتفع حجم القروض المسندة من 6 م د سنة 2023 إلى 6.5 م د سنة 2024.

❖ تمويل إقتناء الأعلاف الخشنة

تم خلال سنة 2024 الإنطلاق في تنفيذ برنامج جديد مخصص لتمويل إقتناء الأعلاف الخشنة لفائدة صغار مربّي الماشية الناشطين بصفة فردية أو صلب هياكل مهنية، ويتم اسناد هذه القروض الموسمية بدون ضمانات وبشروط ميسرة ووفق اجراءات تمويل مبسطة وبسقف تمويل يصل إلى 10 آلاف دينار بالنسبة لصغار مربّي الماشية و100 ألف دينار بالنسبة للشركات الأهلية والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية الفلاحية الناشطة في مجال تربية الماشية.

وقد تولى البنك إسناد 820 قرض بكلفة جمالية للمشاريع تناهز 7.5 م د.

علما وأنه تم خلال سنة 2024 مواصلة تنفيذ الإجراءات الخصوصية لتمويل موسمي زراعة الحبوب وجني التمور بالإضافة إلى برنامج اقتناء الأعلاف الخشنة من خلال تبسيط مطلب الحصول على قرض والإقتصار على عدد محدود من الوثائق وإختصار آجال البت في مطالب التمويل وصرف القروض.

2-2- قروض الأموال المتداولة في قطاع الصناعات التقليدية "ONA FDR"

سجل البنك تراجعاً في مجال تمويل إحتياجات الحرفيين من الأموال المتداولة في قطاع الصناعات التقليدية خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023 من 3746 قرض بحجم جملي للقروض يناهز 14.2 م د سنة 2023 إلى 2644 قرض بحجم جملي للقروض يناهز 10.9 م د سنة 2024.

2-3- تمويل الإحتياجات من الأموال المتداولة

شهد نسق تمويل الإحتياجات من الأموال المتداولة لفائدة حرفاء البنك تطوراً خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من 812 قرض بقيمة جمالية تناهز 9.5 م د خلال سنة 2023 إلى 926 قرض مال متداول بقيمة جمالية تناهز 10.3 م د خلال سنة 2024.

2-4- قروض مسندة في إطار برنامج "جيل جديد من الباعثين"

تولى البنك إبرام ملاحق لبرنامج "جيل جديد من الباعثين" مع وزارة التشغيل والتكوين المهني قصد مواصلة دعم ومساندة باعثي المقاولات الصغرى الممولين في إطار هذا البرنامج، وقد تم تمكين هذه الشريحة من قروض أموال متداولة بسقف 20 أ.د للقرض الواحد وبنسبة فائدة بنكية بـ 5% ومدة سداد بخمس سنوات منها مدة إمهال بـ 6 أشهر مع طرح فوائض التأخير على المبالغ الغير مستخلصة. وقد تولى البنك تمويل 143 مشروع بكلفة جمالية للقروض تناهز 2.8 م د.

2-5- قروض مسندة في إطار برنامج "Maktabti"

تولى البنك احداث منتج جديد "Maktabti" مخصص لتمويل إحداث أو توسعة المكتبات، وتسند القروض بسقف تمويل يصل إلى حدود 30 أ.د بالنسبة للإحداث و 20 أ.د بالنسبة للتوسعة. وقد تولى البنك تمويل 104 مشروع بكلفة جمالية للمشاريع تناهز 1.8 م د.

2-6- قروض لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل

تم في إطار قانون المالية لسنة 2024 إحداث خط تمويل بقيمة 20 م د مخصص لإسناد قروض بشروط ميسرة لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل عن طريق البنك. وتسند هذه القروض بسقف تمويل

لا يتعدى 10 آلاف دينار على مدّة سداد قصوى بـ 6 سنوات ومدّة إمهال بسنة واحدة وبدون نسبة فائدة بنكية.

وقد تولى البنك إسناد 2108 قرض بكلفة جمالية تناهز 19,6 م د.

3- تمويل بصيغة الإجارة

شهد نسق التمويل بصيغة الإجارة إرتفاعا ملحوظا خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، حيث إرتفع عدد التمويلات المسندة من 629 تمويل بكلفة إستثمار تناهز 39,1 م د موفى سنة 2023 إلى 683 تمويل بكلفة إستثمار تناهز 42,8 م د موفى سنة 2024 أي بزيادة تقدر بـ 10% من حجم الاستثمار. وتمثل التمويلات بصيغة الإجارة الموجهة لنقل الأشخاص (تاكسي - لواج - نقل ريفي) نسبة 65% من حجم هذه التمويلات.

4- الشركات الأهلية

1-4. الإطار القانوني ومصادر التمويل

- المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالشركات الأهلية،
- الفصل 29 من قانون المالية لسنة 2023 والذي خصص 20 م د لتمويل الشركات الأهلية عن طريق البنك التونسي للتضامن.

2-4. الإطار الترتيبي

- إبرام اتفاقيات التمويل بين وزارة المالية ووزارة التشغيل والتكوين المهني والبنك التونسي للتضامن للتصرف في خطوط التمويل المرصودة للشركات الأهلية،
- إمضاء مذكرة تنظيمية مشتركة بين وزارة التشغيل والبنك التونسي للتضامن تضبط شروط وإجراءات الانتفاع بخطوط التمويل،

- تركيز منصة إلكترونية بموقع الواب الرسمي للبنك التونسي للتضامن www.bts.com.tn مخصصة لتقديم مطالب التمويل ،

3-4. الإعتمادات المرصودة لفائدة البنك

تم رصد اعتمادات جمالية بقيمة 20 م د لفائدة البنك التونسي للتضامن لتمويل الشركات الأهلية.

4-4. خصائص القروض المسندة (الفصل 32 من قانون المالية سنة 2024)

- سقف التمويل: 300 ألف دينار
- مدّة التسديد القصوى: 10 سنوات
- مدّة الإمهال القصوى: سنتي (02) إمهال.
- نسبة الفائدة السنوية: 5%
- التمويل الذاتي: بدون تمويل ذاتي باستثناء الأنشطة التي يمكنها الانتفاع بمنح خصوصية.

5-4. إجراءات مرافقة خصوصية

- تنظيم دورات تكوينية لمرافقة الشركات الأهلية التي انطلقت في النشاط لفائدة المشرفين على هذه الشركات بمقر البنك التونسي للتضامن حول أسس التصرف وحسن تسيير الشركات الأهلية،
- إحداث فضاء خاص بالشركات الأهلية بالمقر المركزي للبنك (مكتب الشركات الأهلية)
- إحداث خط أخضر: 80107070
- وضع بوابة إلكترونية خاصة بالشركات الأهلية بموقع واب البنك www.bts.com.tn
- تعيين مخاطب وحيد مركزيا وجهويا.

6-4. إنجازات سنة 2024

تولى البنك خلال سنة 2024 إسناد 29 قرض لتمويل الشركات الأهلية بكلفة استثمار تناهز 7,7 م د، وبذلك يبلغ العدد الجملي للشركات الأهلية الممولة من قبل البنك 39 شركة أهلية باستثمارات جمالية تناهز 11,1 م د خلال الفترة (2023-2024).

وتتمثل أهم مجالات التمويل أساسا في:

- ✓ الميكنة الفلاحية
- ✓ صنع الأعلاف
- ✓ تربية الإبل
- ✓ تثمين المنتوجات الغابية
- ✓ صناعة النسيج
- ✓ صناعة الجلود والأحذية
- ✓ صناعة الطابوق الخلوي
- ✓ نقل العملة في القطاع الفلاحي
- ✓ خدمات رياضية وثقافية وترفيهية
- ✓ انتاج الطاقات المتجددة
- ✓ رسكلة البلاستيك

وترتكز التمويلات المسندة لفائدة الشركات الأهلية إلى موفى سنة 2024 بالولايات التالية:

الولاية	عدد الشركات	حجم الإستثمارات (أ د)
القصرين	2	597
القيروان	4	1 200
المهدية	1	300
باجة	3	899
بنزرت	1	296
تطاوين	4	1 200
توزر	2	511
جندوبة	2	585
زغوان	1	80
سليانة	5	1 460
سيدي بوزيد	4	1 155
صفاقس	1	300
قبلي	1	300
قفصة	4	1 144
مدنين	3	815
نابل	1	300
المجموع	39	11 141

5- تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

5-1- مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني

تم خلال سنة 2024 مواصلة تنفيذ برنامج تمويل مؤسسات الإقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك باسناد قروض بشروط ميسرة وبسقف تمويل لا يتعدى 300 أ.د على مدة سداد بـ 7 سنوات منها سنة إهمال وبنسبة فائدة سنوية بـ 5%.

تولى البنك خلال سنة 2024 تمويل 30 مؤسسة إقتصاد إجتماعي وتضامني بكلفة إستثمار جمالية ناهزت 5,4 م د.

وبذلك يبلغ العدد الجملي للمشاريع الممولة عن طريق خط تمويل مؤسسات الإقتصاد الاجتماعي والتضامني 45 مؤسسة بكلفة إستثمار تناهز 9.5 م د خلال الفترة (2022-2024).

5-2- برنامج "JEUN'ESS" لتمويل مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني

تم الإنطلاق في تنفيذ برنامج جديد لتمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ممول من قبل مكتب العمل الدولي "BIT" عن طريق منح مالية يشمل 7 ولايات داخلية (جندوبة – الكاف القيروان – القصيرين – سيدي بوزيد – قابس – قبلي).

وقد تولى البنك تمويل 27 مؤسسة إقتصاد إجتماعي وتضامني بكلفة إستثمار ناهزت 2.1 م د.

6- تحليل المصادقات

6-1- حسب أصناف خطوط التمويل

يعتمد البنك التونسي للتضامن في تمويلاته على صنفين من الموارد:

✓ الصنف الأول: الموارد الذاتية للبنك

✓ الصنف الثاني: موارد يتصرف فيها البنك للحساب "Gestion pour compte"

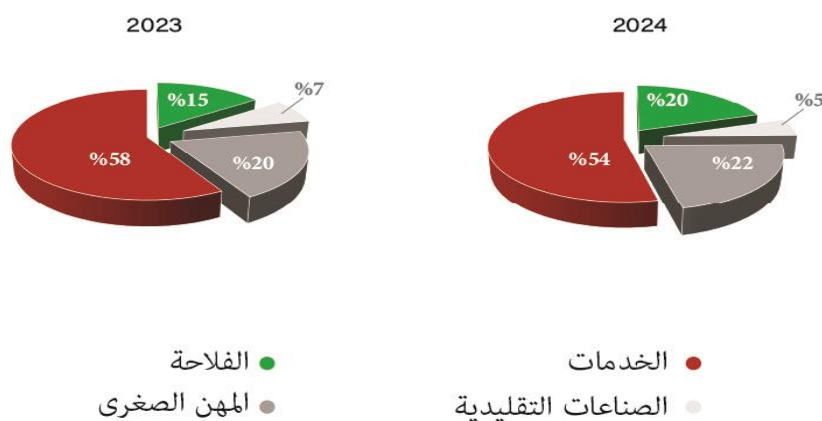
تم تخصيص قرابة 80% من تمويلات البنك خلال سنة 2024 على موارده الذاتية لتمويل قرابة 53% من القروض الممنوحة كما يبينه الجدول التالي:

2024		2023		السنة
التصرف للحساب	الموارد الذاتية للبنك	التصرف للحساب	الموارد الذاتية للبنك	الموارد
7698	8821	7881	8486	عدد القروض
%46.6	%53,4	%48.2	%51.8	النسبة (%)
46.3	190.8	26.1	169.3	حجم القروض (م د)
%19.5	%80.5	%13.4	%86.6	النسبة (%)

2-6- حسب القطاعات الاقتصادية

شهدت سنة 2024 إرتفاعا ملحوظا في حصة القطاع الفلاحي من حيث كلفة المشاريع الممولة من 15% خلال سنة 2023 إلى 20% خلال سنة 2024 مقابل إستقرار نسبي في حصة قطاع الخدمات (54%) والمهن الصغرى (22%).

ويعود الإرتفاع الملحوظ في كلفة المشاريع الممولة في القطاع الفلاحي خلال سنة 2024 إلى تمويل عديد البرامج الموجهة خصوصا لتمويل المواسم الفلاحية إضافة إلى تمويل الشركات الأهلية ولمؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني في المجال الفلاحي.

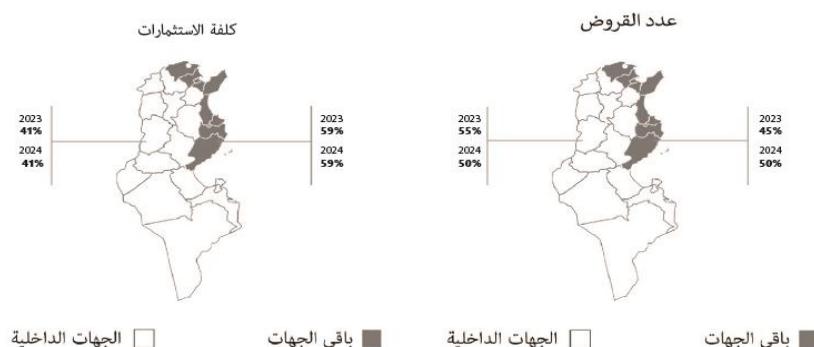


3-6- حسب المستوى التعليمي

سجل البنك خلال سنة 2024 استقرارا في عدد المشاريع الممولة لفائدة حاملي الشهادات العليا بـ 2619 مشروع بكلفة إستثمار جمالية تناهز 92.4 م د مقابل 2793 مشروع وكلفة إستثمارات بـ 92 م د خلال سنة 2023.

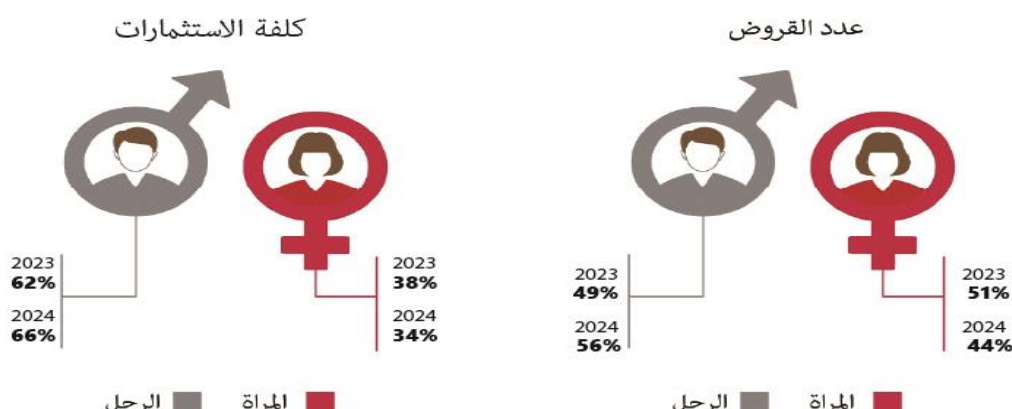
4-6- حسب الجهات

بلغت حصة الجهات الداخلية (14 ولاية) نسبة 50% من عدد القروض وإستقرارا في كلفة الإستثمارات في حدود 41%، مقابل على التوالي 55% و 41% خلال سنة 2023.



5-6- حسب النوع الإجتماعي

يتبين من خلال تحليل المصادقات تراجعا طفيفا في حصة المرأة من كلفة الإستثمارات خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، حيث بلغت هذه النسبة 34% سنة 2024 مقابل 38% خلال سنة 2023.



6-6- حسب نوعية المشروع

سجلت حصة مشاريع الإحداث ارتفاعا ملحوظا من 37 إلى 43% من عدد المصادقات وإستقرارا في كلفة الإستثمارات إلى حدود الـ 54% خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، ويعود هذا التحسن أساسا إلى إستهداف البنك باعثن جدد من خلال تنويع المنتوجات البنكية المنجزة بالشراكة مع عديد الهياكل.

6-7- إبرام إتفاقيات تمويل وشراكة

✓ امضاء اتفاقية شراكة وتعاون بين البنك التونسي للتضامن والديوان الوطني للأعلاف وديوان تربية الماشية وتوفير المرعى تتعلق بإحداث خط تمويل جديد بـ 10 مليون دينار لتمويل صغار مربى الماشية بالأعلاف الخشنة يوم الجمعة 26 أفريل 2024

✓ إبرام اتفاقية شراكة وتعاون بين البنك التونسي للتضامن وشركة اللحوم لإنجاز برنامج خصوي لتمويل سلسلة جديدة من الفضاءات العصرية لبيع اللحوم الحمراء يوم الثلاثاء 03 ديسمبر 2024.

✓ إمضاء منشور مشترك بين البنك ووزارة الفلاحة يتعلق بتخصيص 20 مليون دينار لفائدة صغار الفلاحين لتمويل موسم زراعة الحبوب (2024/2025) يوم 30 سبتمبر 2024.

✓ إمضاء منشور مشترك بين البنك ووزارة الفلاحة يتعلق بتخصيص 12 مليون دينار لفائدة صغار الفلاحين لجمع وتخزين التمور بولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس للموسم الفلاحي (2024/2025) يوم 18 أكتوبر 2024.

✓ إبرام منشور مشترك بين البنك ووزارة الفلاحة لتمويل موسم جني الزيتون للموسم الفلاحي 2024/2025 يوم 12 ديسمبر 2024

7- إنجاز المشاريع الصغرى

بلغت جملة الدفوعات بعنوان تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2024 ما يناهز 224 م د.

كما قام البنك في هذا الإطار بخلاص 7413 عملية تزود لفائدة باعثن ممولين بمبلغ جملي ناهز 150 م د، موزعة كما يلي:

• 659 عملية تزود لإقتناء وسائل نقل بقيمة 44 م د.

• 6754 عملية تزود لإقتناء تجهيزات مختلفة بقيمة 106 م د.

كما تولى البنك القيام بـ 12 ألف عملية تحويل لمبالغ مالية قدرها حوالي 74 م د لفائدة المنتفعين بالقروض بعنوان أموال متداولة وتهيئة محلات.

II- تدخلات منظومة القروض الصغيرة

1 - نشاط الإقراض

تعتبر سنة 2024 سنة إستثنائية بالنسبة لنشاط الإقراض لجمعية القروض الصغيرة نظرا لتأخر صدور الأمر المتعلق بالتمديد في الأجل الممنوح لجمعية القروض الصغيرة للإمتثال للمرسوم عدد 117 لسنة 2011 بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية إلى حين صدوره بتاريخ 5 نوفمبر 2024 ولمعالجة هذه الوضعية الإستثنائية تولى البنك إتخاذ جملة من الإجراءات الخصوصية لتدارك هذا التأخير قدر الإمكان من خلال ما يلي:

- تخصيص اعتمادات في حدود 40 مليون دينار للفترة المتبقية من سنة 2024 يتم صرفها لفائدة الجمعيات الناشطة على قسطين عوضا عن 4 أقساط،
- تخصيص إعتماد قدره 6,1 مليون دينار لفائدة الفلاحين لتمويل موسم الزراعات الكبرى موجهة أساسا لولايات الشمال الغربي وبنزرت وزغوان.
- صرف القسط الأول مباشرة عند إبرام العقد مع الجمعيات الناشطة المعنية،
- صرف القسط الثاني بعد الحصول على كشوفات إستعمال القسط الأول وإحالة مبالغ الإستخلاصات دون المطالبة بإنجاز عملية جرد ملفات القسط الأول وذلك بصفة إستثنائية وإرجائها عند ختم البرنامج في موفى السنة،

هذا وقد اعتمد البنك المرونة في شروط صرف القسط الثاني بالنسبة للجمعيات التي لم تتمكن من توفير قوائمها المالية المصادق عليها من قبل مراقب الحسابات لسنة 2023 والإقتصار على تعهد من قبل مراقب الحسابات بإعداد وتوفير القوائم المالية في آجال مضبوطة.

وقد تمكنت 187 جمعية قروض صغيرة خلال شهري نوفمبر وديسمبر من سنة 2024 من إسناد حوالي 19 222 قرض بمبلغ جملي للقروض يناهز 47,048 م د موزعة كما يلي.

البرامج	عدد القروض المسندة	مبلغ القروض المسندة (م.د)
البرنامج العادي	17 634	40.964
برنامج الزراعات الكبرى	1588	6.083
المجموع	19 222	47.048

وفيما يلي أهم خصائص القروض الصغيرة المسندة:

✓ التوزيع القطاعي:

القطاع	الحصة من مبلغ القروض	القطاع	الحصة من مبلغ القروض
الفلاحة	51.5%	الصناعات التقليدية	3.7%
المهن الصغرى	15.2%	التجارة	18.8%
الخدمات	7.2%	تحسين ظروف العيش	3.6%

✓ التوزيع الجهوي:

الجهة	الحصة من القروض	الجهة	الحصة من القروض
الشمال الشرقي:	28.4%	الشمال الغربي:	0.22%
الوسط الشرقي:	19.1%	الوسط الغربي:	16.0%
الجنوب الشرقي:	7,0%	الجنوب الغربي:	7,5%

✓ حصة الجهات الداخلية: 56%

✓ حصة المرأة: 55%

✓ حصة مشاريع الإحداث: 27.2%

1/ القسط الأول الخاص بولايات تونس الكبرى والشمال الغربي والوسط الشرقي

تحصلت 11 جمعية جهوية للتمويل الصغير بولايات أريانة ومنوبة وبن عروس وباجة والكاف وجندوبة وسليانة وصفاقس والمهدية وسوسة والمنستير على الموافقة المبدئية من وزارة المالية لإسنادها ترخيص لتعاطي نشاط مؤسسات التمويل الصغير بتاريخ 6 أوت 2024 في حين لاتزال ولاية تونس في إنتظار إستكمال بعض الوثائق التي تخص بعض أعضاء الهيئة المديرية وإعادة عرضها على مجلس إدارة سلطة رقابة التمويل الصغير لاحقا.

تم عقد جلسة عمل اللجنة الفنية لبرنامج إعادة الهيكلة خلال شهر أكتوبر 2024 لمتابعة تنفيذ الإجراءات المستوجبة للحصول على التراخيص النهائية لممارسة نشاط التمويل الصغير بالنسبة لـ 11 جمعية جهوية للتمويل الصغير والمتمثلة في:

- توفير الإعتماد الجمعياتي الأدنى والمقدر بـ 50 ألف دينار لكل جمعية جهوية
- التنسيق بين مصالح سلطة رقابة التمويل الصغير والهيئة المديرية للجمعيات الجهوية لزيارة مقراتها.
- مراسلة الجمعيات الجهوية للتمويل الصغير المتحصلة على الموافقات المبدئية لوزارة المالية لممارسة نشاط التمويل الصغير ومطالبتها ب:
 - تحيين الملف القانوني للجمعيات الجهوية
 - فتح حساب جاري بنكي لدى البنك
 - إعداد ملف صرف الإعتماد الجمعياتي الأدنى.
 - مراسلة سلطة رقابة التمويل الصغير لتحديد موعد لزيارات مقرات الجمعية الجهوية للتمويل الصغير

2/ القسط الثاني من البرنامج المتعلق بالشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والغربي

- تم خلال شهر جوان 2024 القيام بإعلان طلب العروض طبقا لكراس الشروط الجديدة
- تم القيام بعملية التقييم من قبل لجنة التقييم المحدثّة في الغرض خلال شهر جويلية 2024.
- تم عرض تقرير التقييم على اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات في مناسبتين بتاريخ 14 أكتوبر 2024 و 30 ديسمبر 2024 وسيتم عرضة مجددا بعد إستفاء بعض المعطيات الإضافية المقترحة من قبل اللجنة.

3/ إعداد دليل إجراءات للجمعيات الجهوية للتمويل الصغير

- تم خلال شهر جوان 2024 القيام بإعلان طلب العروض طبقا لكراس الشروط الجديدة
- تم القيام بعملية التقييم من قبل لجنة التقييم المحدثّة في الغرض خلال شهر جويلية 2024.
- تم عرض تقرير التقييم على اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات في مناسبتين بتاريخ 14 أكتوبر 2024 و 30 ديسمبر 2024 وسيتم عرضة مجددا بعد إستفاء بعض المعطيات الإضافية المقترحة من قبل اللجنة.

4/ تركيز منظومة معلوماتية خاصة بالجمعيات الجهوية للتمويل الصغير

- تم خلال شهر جوان 2024 القيام بإعلان طلب العروض طبقا لكراس الشروط الجديدة.
- تم القيام بعملية التقييم من قبل لجنة التقييم المحدثّة في الغرض خلال شهر جويلية 2024.
- تم عرض تقرير التقييم على اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات بالبنك وقد تم إعلان طلب العروض غير مثمر.

III- نشاط الاستغلال البنكي

تميزت سنة 2024 بمواصلة تثبيت النشاط التجاري للبنك في إطار تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى دعم الإدماج المالي والاقتصادي والعمل على تطوير منتوجاته ومؤشراته البنكية.

1- حصيلة نشاط الاستغلال البنكي

❖ فتح الحسابات البنكية بالفروع

بلغ عدد الحسابات البنكية المفتوحة خلال سنة 2024 حدود 10 915 حساب بنكي جاري وذلك من خلال تحويل الحسابات الخاصة بقروض المشاريع الصغرى إلى حسابات جارية تتضمن "إتفاقية حساب" مبرمة مع الحريف في الغرض، وذلك في إطار تحويل الفروع الجهوية للبنك إلى فروع تجارية 2023.

هذا وقد سجل الرصيد المتوفر بالحسابات البنكية المفتوحة على مستوى مختلف الفروع بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ما يفوق 46 م د مقابل 34 م د خلال سنة 2023 أي بنسبة تطور ناهزت 35% من حجم هذه الإعتمادات.

❖ النشاط النقدي للخرينة

سجلت عمليات التنزيل خلال سنة 2024 مبالغ فاقت 173 مليون دينار وعمليات سحب لنفس السنة ناهزت 113 مليون دينار في تطور ملحوظ مقارنة بسنة 2023 كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: مليون دينار

عمليات السحب				عمليات التنزيل			
المبلغ		العدد		المبلغ		العدد	
2024	2023	2024	2023	2024	2023	2024	2023
113.372	94.291	55.751	48.973	173.487	125.603	185.541	138.481
نسبة التطور 2024/2023							
20%		14%		38%		34%	

الزيادة في عمليات التنزيل والسحب مقارنة بسنة 2023 تشير إلى تزايد النشاط ورغبة الحرفاء في استخدام خدمات البنك بشكل أكبر وهو مؤشر إيجابي في تنفيذ خطة البنك في مجال تحويل الفروع إلى فروع تجارية.

❖ عمليات المقاصة البنكية

يبين الجدول الموالي توزيع كافة العمليات المتعلقة بالمقاصة البنكية خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023:

الوحدة: مليون دينار

الواردة				الصادرة				
المبلغ		العدد		المبلغ		العدد		
2024	2023	2024	2023	2024	2023	2024	2023	السنة
105.881	106.486	29.793	23.266	83.403	95.867	13.959	11.955	التحويلات
33.478	24.901	3.198	1682	31.005	33.162	77.676	97.451	الاقتطاع المستخلص
93.495	101.598	33.215	26.417	28.465	18.614	14.246	8.571	صكوك بنكية
4 949	2.589	736	277	2 582	1.174	566	225	الكمبيالات
237.803	235.574	66.942	51.642	145.455	148.819	106.447	100.202	المجموع

ويتبين من خلال هذا الجدول ما يلي:

- ارتفاع في عدد المعاملات بالصكوك البنكية من 34988 عملية خلال سنة 2023 إلى 47461 عملية خلال سنة 2024 وذلك يرجع بالأساس إلى اقبال على استعمال الصكوك البنكية في كافة عمليات الصرف.
- ارتفاع في عدد المعاملات بالتحويلات والكمبيالات الصادرة من حوالي 12 ألف تحويل خلال سنة 2023 إلى قرابة 14 ألف خلال سنة 2024 والواردة من قرابة 23 ألف عملية تحويل إلى قرابة 30 ألف تحويل خلال سنة 2024.
- تراجع في عدد ومبلغ عمليات الاقتطاعات الصادرة المستخلصة بإعتبار قيام حرفاء البنك باستخلاص قروضهم مباشرة من حساباتهم الجارية المفتوحة لديه إضافة الى توظيف عمليات الاقتطاع الداخلي.
- سجل البنك زيادة في عدد العمليات وهو ما يشير إلى توسع القاعدة واستخدام الخدمات البنكية من شريحة أكبر من الحرفاء.

2- الخدمات المرتبطة بالبطاقات البنكية والموزعات الآلية

❖ الموزعات الآلية

شهدت سنة 2024 إستكمال تركيز كافة الموزعات الآلية النقدية بكافة الفروع والبالغ عددها 26 موزع باستثناء فرعي الكاف وقبلي في انتظار نقلة مقري الفرعين وتهيئتهما.

تم خلال سنة 2024 تسجيل 473 عملية شحن للموزعات الآلية في كافة الفروع التجارية للبنك بمبلغ جملي قدر بـ 37 مليون دينار.

وقد تم إلى موفى سنة 2024 تسجيل ما يفوق 151 ألف عملية سحب عن طريق شبكة الموزعات الآلية للبنك منها 31 ألف عن طريق حرفاء البنك و120 ألف عملية عن طريق حرفاء البنوك الأخرى.

❖ البطاقات البنكية

تم خلال سنة 2024 إصدار حوالي 8605 بطاقة بنكية مثلت نسبة إنجاز قدرت بـ 77 % من أهداف البنك لسنة 2024 وحصوله جمالية ناهزت 21431 بطاقة بنكية منذ بداية النشاط النقدي للبنك.

وقد قدرت المعاملات بالبطاقات البنكية بـ 106895 عملية خلال سنة 2024 منها 37540 عملية شراء إلكترونية.

3- القروض التجارية

تولى البنك خلال سنة 2024 إسناد قروضا تجارية لفائدة حرفائه في شكل ضمان بنكي وتسبقة على مستحقات ادارية وخصوم تجارية موزعة على النحو التالي:

3-1- الضمان البنكي

قام البنك بإسناد 227 ضمان بنكي بقيمة 942 ألف دينار لفائدة حرفائه خلال سنة 2024.

2-3- خصوم تجارية

قام البنك بإسناد 92 خصم تجاري على كمبيالات مسحوبة بقيمة جمالية قدرت بـ 690 ألف دينار.

3-3- تسبقة على ديون ادارية

تمكن البنك من إنجاز 328 عملية تسبقة لفائدة المزودين المتعاقدين مع البنك والمنتفعين بصفقات مع المؤسسات العمومية بمبلغ جملي بقيمة 10 مليون دينار.

الجزء الثاني

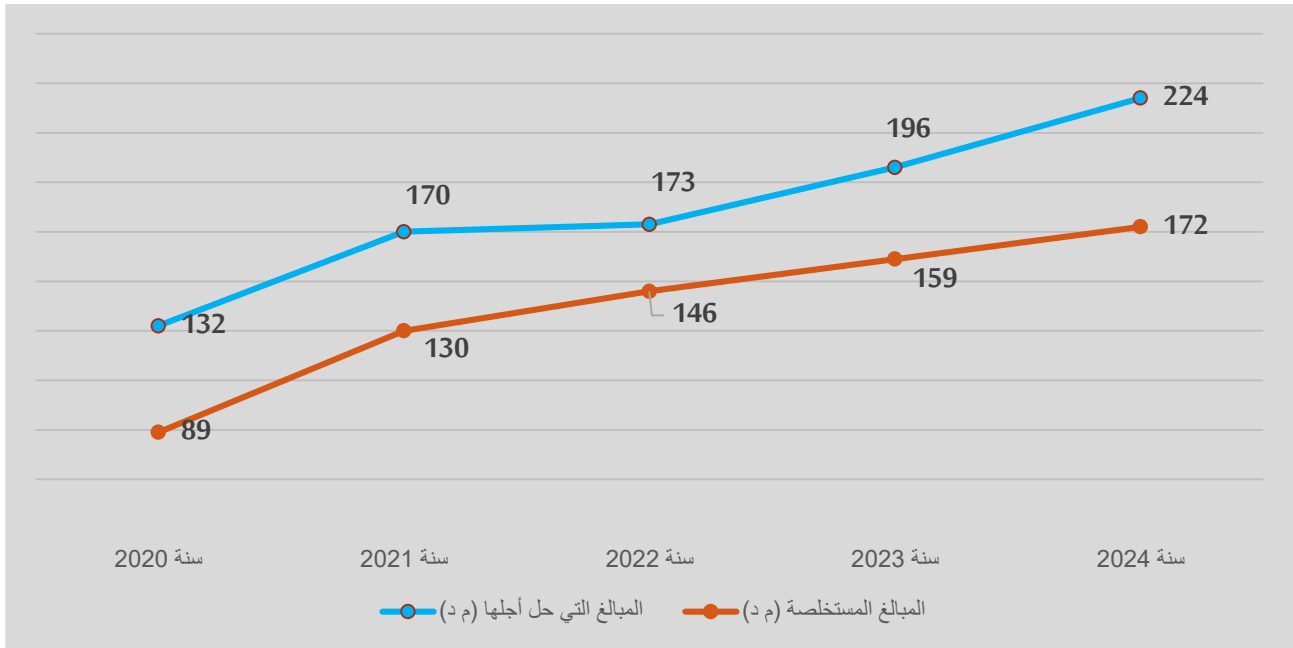
الاستخلاصات

١. إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى



تقدر المبالغ المستخلصة من قبل البنك خلال سنة 2024 بـ 172,1 م د مقابل 158,9 م د خلال سنة 2023 أي بزيادة قدرها 8%، وتقدر المبالغ التي حلَّ أجلها حوالي 224 م د وبذلك تكون نسبة الاستخلاص لسنة 2024 في حدود 77%

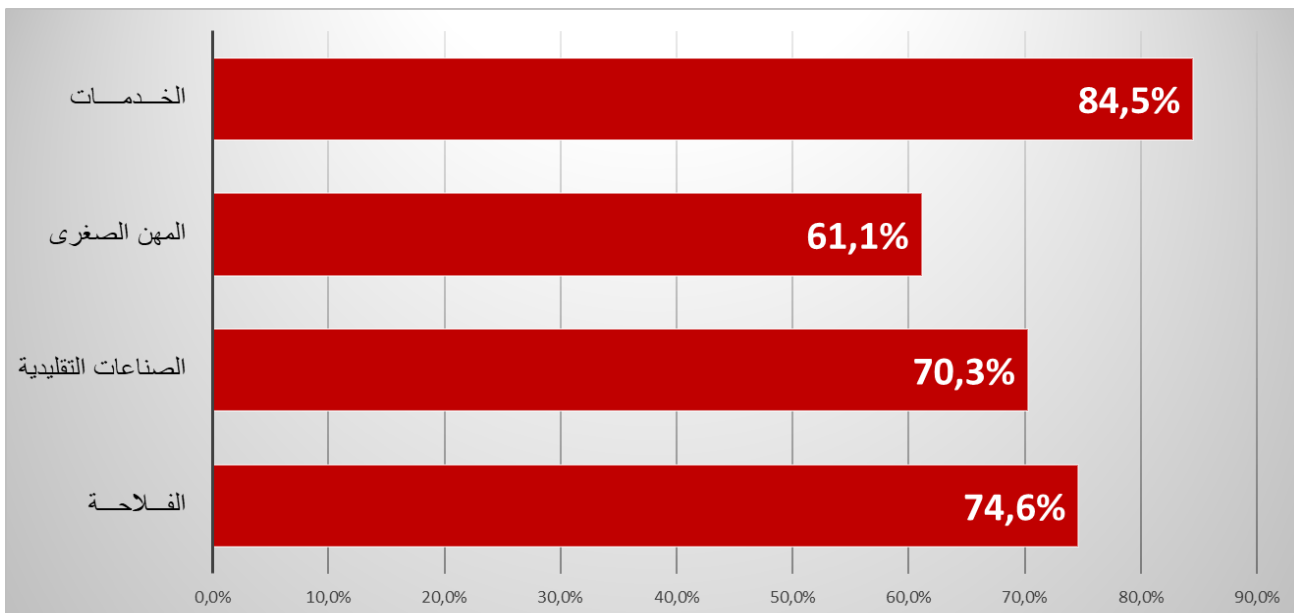
كما تطورت النسبة العامة للاستخلاص من 74,2 % في موفي سنة 2023 الى 74,8 % في موفي سنة 2024. ويتبين من خلال تحليل نتائج الإستخلاصات إستعادة نسقها التصاعدي بعد جائحة "كورونا".



1- تحليل نتائج الإستخلاص

✓ حسب القطاعات الاقتصادية

تقدّر نسبة الاستخلاص المسجلة على مستوى قطاع الخدمات بحوالي 84,5% خلال سنة 2024، وهي أفضل نسبة إستخلاص بينما لا تتجاوز هذه النسبة 61,1% بالنسبة لقطاع المهن الصغرى.

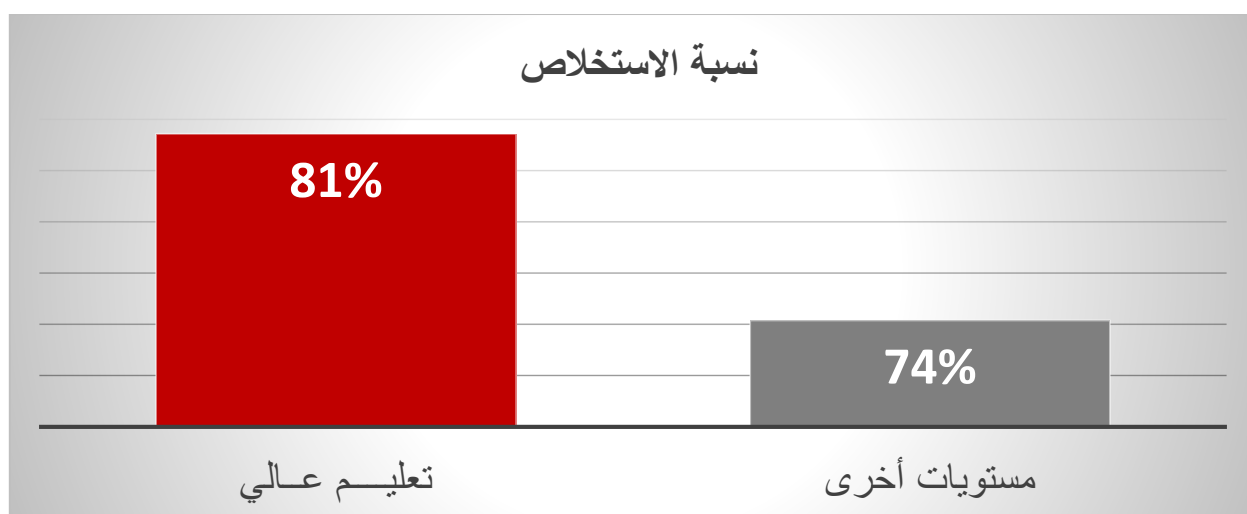


✓ حسب الجهات

سجلت الفروع المتواجدة بصفاقس (2 و1) وسليانة وأريانة 2 والمهدية أحسن نسب إستخلاص سنوية في حين لاتزال الفروع المتواجدة بالقصرين والكاف وقفصة تواجه صعوبات في تحصيل الاستخلاصات حيث تراوحت نسبة الاستخلاص بين 58 % و 59 %.

✓ حسب المستوى التعليمي

تمّ تسجيل نسبة إستخلاص لحاملي الشهادات العليا بـ 81% خلال سنة 2024 مقابل 74% لباقي المستويات التعليمية.



سجلت نسبة إستخلاص بالنسبة للعنصر النسائي 78% سنة 2024 وذلك مقابل 74% بالنسبة للرجل.

2- آليات المساعدة على الاستخلاص

ساهمت الإجراءات التي إتخذها البنك في تحسين نتائج الإستخلاص، والتي تتلخص في أهم الإجراءات التالية:

- إرسال إشعارات بريدية شملت جميع الحرفاء وتم من خلالها حثهم على تسوية وضعيتهم تجاه البنك.
- إرسال إرساليات قصيرة خصت ل:
 - التذكير بحلول أجل أول قسط وذلك بصفة آلية في بداية كل شهر،
 - تذكير الحرفاء الذين تخلدت بذمتهم ديون (أقل من ثلاثة أقساط) قصد تحسيسهم على الإيفاء بتعهداتهم.
- برقيات عبر منظومة "WEB-Télégramme" بصفة شهرية شملت الحرفاء الممولين عن طريق الإجارة،
- إجتماعات لجنة الإستخلاص والتي يتم من خلالها متابعة مآل الملفات التي في طور النزاعات والعمل على الإسراع في تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المتلدين في الخلاص من خلال التنفيذ على مكونات المشروع والممتلكات الخاصة للحرفاء وتقوم بصياغة محاضر جلسات في الغرض تتضمن التوصيات اللازمة لضمان حسن سير الاجراءات المتبعة وسرعة الاستخلاص.

II. إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة:

شهدت إستخلاصات جمعيات القروض الصغيرة انخفاض بنسبة 6.6 % من حجم المبالغ المستخلصة من 90,7 م د خلال سنة 2023 إلى 84,6 م د خلال الفترة سنة 2024.

ويرجع إنخفاض مبالغ الإستخلاصات إلى توقف نشاط الإقراض وعدم قدرة جمعيات القروض الصغيرة من تغطية مصاريف متابعة الإستخلاصات وإجراءات التقاضي إضافة إلى ضعف إقبال المنتفعين بقروض عن خلاص متخلداتهم .

هذا وقد إعتد البنك المرونة في شروط صرف اعتمادات برنامج سنة 2024 بالنسبة للجمعيات التي لم تتوفر فيها نسب الاستخلاص الدنيا المطلوبة مع العمل على متابعتهم حالة بحالة وبصفة دورية عبر عقد جلسات عمل مع الهيئات المديرية والمدير التنفيذي للجمعيات المعنية لحثهم على الترفيع من نسب الاستخلاص ومتابعة ملفات المتلدين المحالة إلى النزاعات.

وتبعاً لهذا الإجراء تمكنت 19 جمعية من الحصول على عقود برنامج سنة 2024.

وتتوزع نسب إستخلاص الجمعيات على النحو التالي:

عدد الجمعيات	نسبة الاستخلاص
33	< 95%
70	95%-90%
103	90%-80%
74	80%-70%
280	المجموع

هذا وتقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات إلى

موفي شهر ديسمبر 2024 بـ 88,47%.

في إطار مزيد متابعة نشاط جمعيات القروض الصغيرة التي تعاني بعض المشاكل على مستوى الهيئات المديرية أو عدم إحالة مبالغ الإستخلاصات أو سوء التصرف في إدارة الموارد الموضوعة على ذمتها.

وإثر القيام بعمليات تفقد وتدقيق يقوم البنك التونسي للتضامن بإيقاف التمويل في مرحلة أولى قصد تسوية الوضعية وفي صورة عدم الإستجابة تتم إحالة ملفاتها إلى التتبعات القضائية. وبهذا يبلغ عدد القضايا المنشورة ضد جمعيات القروض الصغيرة 84 جمعية شهدت سنة 2024 مواصلة طور القضايا المنشورة ضد الجمعيات والأبحاث وتكليف خبراء لدى المحاكم في بعض القضايا. ويسجل البنك تأخيرا في البت في القضايا المنشورة وطول الإجراءات المتعلقة بها.

III. التعويض عن القروض غير القابلة للاسترجاع

تمّ خلال سنة 2024 التعويض لـ 964 ملف قرض بمبلغ جملي من حيث أصل الدين في حدود 7,507 م د و 304 أ د بعنوان إسترجاع مصاريف التقاضي.

وحيث لا يزال عدد 461 ملف تعويض بصدد الدرس من قبل لجنة الصندوق الوطني للضمان بمبلغ جملي من حيث أصل ديون غير قابلة للإسترجاع بقيمة 4,402 م د و 286 أ د بعنوان مصاريف التقاضي مقابل تعويض لـ 1731 قرض بمبلغ جملي من حيث أصل الدين قدره 12,412 م د و 447 أ د بعنوان إسترجاع مصاريف التقاضي خلال سنة 2023، وهذا يعود إلى تسريع وتيرة البت في الملفات من قبل لجنة الصندوق المذكور.

وبذلك فقد بلغ العدد الجملي للقروض غير القابلة للاسترجاع التي تم تعويضها 7523 قرضا بمبلغ جملي قدره 44,752 م د منه 1,704 م د بعنوان إسترجاع مصاريف التتبعات القانونية (بمعدل 7,268 م د خلال الفترة 2020-2024).

الجزء الثالث

الأنشطة المساندة



I-التنظيم والنظام المعلوماتي للبنك

شهدت سنة 2024 تقدما ملحوظا على مستوى الأشغال التحضيرية لتنفيذ المخطط الاستراتيجي للبنك للفترة (2021-2025) والذي يهدف أساسا الى رقمنة المنتوجات والخدمات البنكية وتطويرها بما يتماشى مع إنتظارات واحتياجات الحرفاء من ناحية، ومتطلبات التطور التكنولوجي والاندماج في الاقتصاد الرقمي من ناحية أخرى. وقد تم في هذا الصدد:

❖ على مستوى النظام المعلوماتي والتحول الرقمي للبنك

قام البنك في إطار تنفيذ بعض البرامج الوطنية تركيز وربط النظام المعلوماتي للبنك بمركزية الحسابات بالبنك المركزي التونسي والمنظومة الوطنية للخصم من المورد "تاج".

أما بخصوص تنفيذ برنامج الرقمنة، فقد شهدت سنة 2024 الشروع في تركيز منظومة رقمنة المستندات والتصرف في المراسلات (GED/GEC) إلى جانب الإنطلاق في تحديد تطبيقات التخاطب عند بعد (API) وإبرام إتفاق إطاري مع شركة "MP Soft" صاحب منظومة (UniB@nk) لربطها مع التطبيقات المذكورة.

كما تم إبرام عقد صيانة لمدة ثلاث (03) سنوات لمنصة IBM المركزية والتي تحتوي على النظام المعلوماتي (UniB@nk). وقام البنك بالشروع في هجرة المنظومة المعلوماتية الحالية (UniB@nk) إلى صيغة WEBLOGIC 12C بما سيمكن من تسهيل بقية مراحل عملية الرقمنة وربطها بتطبيقات التخاطب الآلي عن بعد بكل أمان،

وفي إطار تعزيز سلامة نظام المعلومات الخاص بالبنك، تم خلال سنة 2024 تنفيذ مجموعة من التدابير تتعلق أساسا بتنفيذ البرامج التالية:

✓ إقتناء وتركيز منظومة دفاع سيبرني تعتمد على الذكاء الاصطناعي للكشف عن التهديدات والاستجابة لها بطريقة ذاتية. كما تم إبرام عقد صيانة لأجهزة ونظم ومعدات السلامة الحالية

(مركز البيانات، edge، الإنترنت، شبكة WAN، شبكة LAN و Open DNS لفترة ثلاث (03) سنوات.

✓ إقتناء وتركيز تطبيق لإدارة الهوية لدليل المستخدم الداخلي و Active Directory،

✓ إقتناء وتركيز تطبيق منظومة الحفظ الاحتياطي،

✓ إقتناء وتركيز تطبيق لمراقبة وإدارة الشبكة LAN/WAN

✓ وفي إطار رقمنة نشاط البنك مع ضمان السلامة وحماية الولوج، تم إقتناء تطبيق (WAF)

✓ الشروع في تحيين المخطط إستمرارية النشاط.

كما تم الشروع في إقتناء منظومة Business Intelligence (BI) بدعم مؤسساتي في إطار التعاون الفني مع المؤسسة الألمانية (KfW).

❖ على مستوى التنظيمي للبنك

واصل البنك خلال سنة 2024 تفعيل هيكله التنظيمي جديد لمواكبة متطلبات تحقيق أهدافه الإستراتيجية وتطور نشاطه وذلك من خلال مواصلة التعيين في الخطط الوظيفية حسب إحتياجات ومتطلبات العمل بالبنك.

كما تولى البنك في إطار تقريب خدماته من الحرفاء فتح فرع جهوي ثان بولاية تونس بجهة باردو.

كما تم خلال سنة 2024 إبرام ملحق لعقد البرنامج (2021-2025) بين مجلس الإدارة والإدارة العامة للبنك بعد المصادقة على نتائج التقييم نصف المرحلي وذلك وفق مقتضيات الأمر 4953 لسنة 2013.

كما قام البنك خلال سنة 2024 بإصدار عديد المذكرات التنظيمية.

II-الإعلام والإشهار

✓ مشاركة البنك في فعاليات صالون "ريادة" المختص في بعث المؤسسات والمشاريع الصغرى والمتوسطة

يوم 19 فيفري 2024

✓ افتتاح فضاء خاص بالشركات الأهلية بالمقر المركزي للبنك التونسي للتضامن يوم الخميس 29 فيفري 2024.

✓ تنظيم يوم تكويني لفائدة 18 شركة أهلية جديدة بالمقر الاجتماعي للبنك التونسي للتضامن يوم 30 أكتوبر 2024

✓ المساهمة في تنظيم ندوة اقليمية للشركات الأهلية بولاية بن عروس بتاريخ 7 مارس 2024.

✓ مساهمة البنك في تنظيم الملتقى الإقليمي للشركات الأهلية بالقيروان يوم 10 ماي 2024

III-التهيئة والتجهيز

يتولى البنك خلال سنة 2024 مواصلة أشغال التهيئة والتجهيز. وتتمثل أهم هذه الأشغال المنجزة خلال سنة 2024 فيما يلي:

✓ إستكمال تهيئة فرع باردو ؛

✓ تسويق مقر جديد لفرع قبلي وستنطلق أشغال التهيئة بداية سنة 2025؛

✓ إستكمال أشغال تهيئة وتزويق الفضاء الخارجي للبنك (الحديقة الخارجية)؛

✓ تهيئة فضاء خاص بالمؤسسات الأهلية على مستوى المقر الاجتماعي؛

✓ إقتناء نظام مراقبة الدخول بتقنية "التعرف بالوجه" ؛

✓ إستكمال تركيز قاعات الخزانة المصفحة (فرع جندوبة)؛

✓ تحديث أنظمة الإنذار وأنظمة المراقبة بالفيديو (فرع تطاوين)؛

✓ تهيئة مختلفة لمختلفة لبعض الفروع.

IV-الانتدابات والتكوين

عقدت لجنة التعيينات والتأجير خلال سنة 2024، عدة إجتماعات لمتابعة سير المناظرة الخارجية التي تمّ الإعلان عنها لانتداب 28 إطار لدعم وتعزيز شبكة الفروع والمصالح المركزية للبنك. وفي إطار الاستراتيجية المعتمدة لتطوير وتحسين قدرة وكفاءة الموارد البشرية واثمينها واصل البنك خلال 2024، نشاط التكوين من خلال تنظيم عديد الدورات التكوينية كالاتي:

1. التكوين بين المؤسسات INTER-ENTREPRISE :

أهم المحاور المتبعة من قبل موظفي البنك تتلخص فيما يلي:

- اعتماد التقنيات الحديثة (الديجيتال) والذكاء الاصطناعي في المجال البنكي
- اليات مكافحة تبييض الأموال
- تقنيات الاستخلاص
- إدارة المخاطر
- الإعلامية والتكنولوجيا
- اليات الأرشفة الالكترونية
- متابعة الصفقات وتقنيات إعداد كراس الشروط
- الاليات والتقنيات المعتمدة في هندسة التكوين
- المجالات المختلفة للمحاسبة والجباية و المنظومات الإعلامية الخاصة بها.
- قانون المالية

2. التكوين داخل المؤسسة INTRA-ENTREPRISE :

تم تنظيم أربعة دورات تكوينية متتالية في مجال الإعلامية (EXCEL AVANCE ET POWERPOINT) وقد انتفع من هذه الدورات 27 مشاركا من مختلف المديريات والدوائر.

3. التكوين الإشهادي :FORMATION DIPLOMANTE:

انتفع ثلاثة (03) إطارات بالتكوين في الاختصاص البنكي (ITB) بأكاديمية البنوك التابعة لمجلس البنوك والمؤسسات المالية (CBF) وذلك في إطار الدراسة من أجل الترقية المهنية. كما تحصل إطار بالبنك مرسوم بالسنة الثانية على الشهادة في الدراسات البنكية.

4. التكوين الأساسي (التربصات):FORMATION INITIALE:

استقبل البنك هذه السنة قرابة 146 متربصا على مستوى المقر الاجتماعي للبنك والفروع الجهوية وقد تم تأطير العديد منهم في العديد من المجالات ذات الصلة بنشاط البنك. وقد بلغ العدد الجملي للإطارات والعوان المنتفعين بالدورات التكوينية قرابة 116 موظفا بنفقات تكوين تناهز 135 ألف دينار (نسبة الإنجازات في التكوين قد بلغت 67.5%).

V- الموازنة الإجتماعية

1-الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك 297 موظفا في موفى سنة 2024 مقابل 304 في موفى سنة 2023 موزعة كما يلي:

✓ حسب الصنف

النسبة (%)	العدد	
74.7	222	إطارات وإطارات عليا
11.9	35	أعوان التسيير
13.4	40	أعوان التنفيذ
100	297	المجموع

وتقدر نسبة التأطير بحوالي 74%.

✓ حسب النوع الاجتماعي

النسبة (%)	العدد	
53.53	159	رجال
46.47	138	نساء
100	297	المجموع

تقدر نسبة العنصر النسائي بـ 46%.

✓ حسب الفئة العمرية ومكان العمل

النسبة (%)	العدد	
0	0	أقل من 25 سنة
13.47	40	25-35 سنة
51.18	152	36-50 سنة
22.56	67	51-55 سنة
12.79	38	55 سنة ما فوق
100	297	المجموع

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة) حوالي 64.65% والتي تعتبر عنصرا إيجابيا على مستوى الموارد البشرية المتوفرة بالبنك.

المجموع	العدد		
	نساء	رجال	
41,41	60	63	المقر الاجتماعي
59,58	78	96	الفروع
100	138	159	المجموع

يتمركز قرابة 59% من الموظفين بالفروع الجهوية لدعم نشاط البنك المتميز بالعمل الميداني والتدخل عن قرب.

2-الصندوق الإجتماعي

يتولى البنك التصرف في الصندوق الإجتماعي حسب الإتفاقية المصادق عليها من قبل الجمعية المهنية للبنوك وذلك من خلال إسناد قروض لا غير لفائدة الموظفين بنسبة فائدة تفضيلية ويتم إسناد هذه القروض أساسا لإقتناء أرض أو بناء أو شراء مسكن أو قروض لأغراض إجتماعية محددة بالإتفاقية المشتركة (زواج، ولادة...).

وقد تمت المصادقة على نظام التصرف في موارد الصندوق من قبل مجلس الإدارة في دورته رقم 51 بتاريخ 30 ديسمبر 2009، ويتم البت في الملفات للانتفاع بتدخلات الصندوق عن طريق اللجنة الاستشارية للمؤسسة.

تتمثل تدخلات الصندوق خلال سنة 2024، في إسناد 28 قرضا بمبلغ جملي يناهز 151 أ.د.

VI-المسؤولية المجتمعية للبنك

دعماً لمبادئ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (RSE) التي تعتبر نموذج أعمال مستدام يساعد المؤسسات على الرفع من أدائها وقدرتها التنافسية وعلى أن تكون مسؤولة اجتماعياً تجاه نفسها وتجاه أصحاب المصلحة بشكل يراعي التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لنشاطها، قام البنك في هذا الإطار باتخاذ عدة إجراءات تدعم هذا التوجه. وتتمثل هذه الإجراءات خصوصاً فيما يلي:

✓ إبرام عديد إتفاقيات التمويل والشراكة مع الشركات البترولية والمنجمية في إطار المسؤولية المجتمعية،

✓ تخصيص ضمن إستراتيجية البنك للفترة (2021-2025) محورا إستراتيجيا خاصا (عدد 6) يدعم دور البنك في التمويل التضامني والإجتماعي المستدام،

✓ إحداث دائرة ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للبنك تعنى بالمسؤولية المجتمعية وتكلف إطار بالبنك بإدارتها؛ إحداث لجنة داخلية للمسؤولية المجتمعية بالبنك تتولى المصادقة على برنامج عمل البنك في علاقة بالمسؤولية المجتمعية ومتابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة،

✓ إعداد دليل إجراءات خاص بتنفيذ أنشطة البنك في مجال المسؤولية المجتمعية. وتتمثل أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2024 فيما يلي:

✓ مواصلة متابعة وتقييم المشاريع الصغرى الممولة من قبل البنك في إطار برامج التمويل الذاتي بالشراكة مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة فسفاط قفصة،

✓ دراسة البنك في إطار برنامج السنوي لطلبات تمويل عملية تجهيز قاعات إعلامية بمدرستين إبتدائيتين عن طريق جمعيات متعاقدة مع وزارة التربية في الغرض،

✓ إنخراط البنك في إطار المسؤولية المجتمعية المشتركة للبنوك تحت إشراف المجلس البنكي والمالي (CBF) قصد التحضير والإعداد لمشاريع في مجال المسؤولية المجتمعية.

✓ حضور عديد الإجتماعات تحت إشراف المجلس البنكي والمالي المتعلقة خصوصاً بأهمية اعتماد المؤشرات الخاصة بمبادئ (ESG Environnement-Social-Gouvernance).